



رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة

أ.د/ نبيه عبدالحميد العلقامي (*)

د/محمد عبدالرحمن محمد (*)

السيد سليم حسن على العزازي

(*)

يهدف البحث إلي وضع رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة من خلال التعرف على ممارسة الرياضة حق للجميع و الفصل بين السلطات و اختصاصات المحكمة الرياضية و القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي و توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين و قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية واستخدام الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لمناسبته لطبيعة هذا البحث .

يشتمل مجتمع البحث على بعض من كلا من (أساتذة القانون – أساتذة الإدارة الرياضية – رؤساء المحاكم – رؤساء مجالس إدارات الأندية الرياضية – المحامين – رؤساء الاتحادات الرياضية) وقد تم إختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من مجتمع البحث حيث تم سحب منهم عدد (٣٠) فرداً كعينة للدراسة الإستطلاعية، وأصبحت عينة البحث الأساسية (١٢٠) فرد .

(*) أستاذ الإدارة الرياضية المتفرغ بقسم الإدارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة حلوان

(*) مدرس بقسم الإدارة الرياضية والترويح بكلية التربية الرياضية جامعة بنها

(*) معاون قضائي بمحكمة الزقازيق الابتدائية

A future vision for the establishment of a pECIALIZED sports court

Dr.Nabih Abdul Hamid Al-Alqamy

Dr.Muhammed Abdul Rahman

- Alsied Salim Hassan Azzazi

The research aims to develop a future vision for the establishment of a specialized sports court by recognizing the practice of sport as a right for all and the separation of powers and competencies of the sports court and the accomplished specialized judiciary is one of the most important factors of economic reform and the provision of sports experts and specialists and the Egyptian sports law and its link to international laws, rules and charters The researcher used the descriptive method in the survey method for its relevance to the nature of this research.

The research community includes some of (professors of law – professors of sports management – heads of courts – heads of boards of directors of sports clubs – lawyers – heads of sports federations). As a sample for the exploratory study, the main research sample became (120) individuals.

The researcher concluded that the Ministry of Youth and Sports is working to increase the base of practicing sports. Practicing sports is a right for everyone and helps national security. There are general and subsidiary goals for the importance of practicing sports on public health and social cohesion for the Egyptian society. There are no subsidiary judicial departments to decide on sports problems, there are There is a consensus between the judicial and legislative bodies regarding the necessity of establishing a sports court.



رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة

أ.د/ نبيه عبدالحميد العلقامي (*)

د/محمد عبدالرحمن محمد (*)

السيد سليم حسن على العزازي

(*)

مقدمة البحث وأهميته :

الدستور هو الركيزة الأساسية التي يبني عليه كافة القوانين التي تنظم سير العمل داخل الدولة فالمادة الواحدة من الدستور تتكامل مع مواده الأخرى وتحمل في طياتها الكثير من المعاني، ولذلك يجب أن توضع القوانين في إطار مواد الدستور وإلا تخالفه فإذا خالفته تكون معيبة بعدم الدستورية، وأيضاً في إطار هذا السياق يجب أن يتم وضع اللوائح "القرارات الوزارية" في إطار القانون الذي ينظم سير العمل والخاص بهذه اللائحة، وأن يكون منبثق منه، وبالتالي يكون منبثق من الدستور حتى تكون هذه اللائحة صالحة للتطبيق على الكافة. (٢٤ : ٢)

فالدستور هو أساس القاعدة القانونية الأساسية التي تحدد النظام السياسي للدولة ونظام الحكم فيها وتنظيم سلطاته والعلاقات فيما بينها من ناحية، والعلاقة بين هذه السلطات والأفراد من ناحية أخرى. (١ : ٣٩٤)

ومن هنا يتضح أن الدستور هو الذي ينظم عمل سلطات الدولة بحيث يوضح العمل الرقابي لكل سلطة حتى لا يتعارض عمل كل سلطة مع الأخرى، ومن ثم ضياع الحقوق، وانتهيار العمل داخل مؤسسات الدولة ويعتمد الدستور المصري على ركائز أساسية (١٠ : ب - د)

وينص الدستور على :-

(*) أستاذ الإدارة الرياضية المتفرغ بقسم الإدارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة حلوان

(*) مدرس بقسم الإدارة الرياضية والترويح بكلية التربية الرياضية جامعة بنها

(*) معاون قضائي بمحكمة الزقازيق الابتدائية

المادة (٢٢٧) يشكل الدستور بديباجية وجميع نصوصه نسيجاً مترابطاً ، وكلاً لا يتجزأ ، وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة .

المادة (٨٤) ممارسة الرياضة حق للجميع ، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم ، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة . (١٢)

والقوانين المكملة للدستور المصرى، هي قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى، ومن مطالب تكوين مجلس الشورى، وطريقة الترشيح، والتعيين بعضوية مجلس الشورى والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وتعديلاته، ومن مطالبة تكوين مجلس الشعب، وطريقة الترشيح والتعيين لعضوية مجلس الشعب، الأحكام الختامية والانتقالية، وقانون رقم ٧٢ لسنة ١٥ فى شأن تنظيم مباشر الحقوق السياسية وتعديلاته، ومن مطالبة تنظيم الحقوق السياسية ومباشرتها، وتنظيم عمليتى الإستفتاء لانتخاب رئيس الجمهورية وجرائم الانتخاب . (١٧: ١٥٩)

وقد حمل القضاء أمانة العدل منذ فجر التاريخ فهو قديم قدم الجماعات البشرية ذلك أن الإنسان لا يعيش إلا فى جماعة، وحيثما تكون الجماعة يكون تبادل المنافع والمصالح، وتتشأ الروابط الاجتماعية وما يترتب عليها من خصومات بما يشعر الناس بحاجه ملحة على حسم هذه المنازعات وعوده الحقوق إلى ذويها ويقر الأمن والطمأنينة فى النفوس وهكذا نشأت وظيفة القاضى بين الجماعة، وكان يختار للنهوض بهذه الرسالة الجليلة أشخاص تؤهلهم لحملها صفات خاصة من سداد الرأى وأصالة الحكم ورجاحة العقل وسلامة التقدير.

وفى العصر الحديث تردد فكر العدل فى المواثيق الدولية، فقد نصت المادة العاشرة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق المتساوى فى أن تستمع محكمة مستقلة محايدة إلى دفاعه العلى الكامل فى تحديد حقوقه والتزامه". (٣١: ٢-٤).

ولا يستطيع أحد انكار دور الرياضة فى حياة الشعوب فهى ظاهرة اجتماعية لا تتوقف عن النمو والانتشار، وقد أصبحت الرياضة من أهم المجالات التى لحق بها التطور خلال الأعوام القليلة الماضية، فقد صارت تجذب انتباه الجماهير الغفيرة ويخصص لها العديد من ساعات العرض على شاشات التلفاز، وتهتم بها الصحافة والاعلام اهتماماً غير عادى بحيث أصبح نجوم الرياضة أكثر شهرة من نجوم الفن فالرياضة باعتبارها منافسة شريفة ما بين أشخاص يستخدمون إمكاناتهم ومهارتهم للتغلب على منافسيهم ملتزمين فى ذلك بقواعد وقوانين الألعاب التى يمارسونها، فقد تودى إلى بعض الحوادث المتعمدة أو غير المتعمدة كما قد تودى إلى مخالفة مبنية على غش أو تجاوز لقواعد الألعاب مما قد يترتب عليه نتائج ضارة بمصلحة المشاركين

(٦ : ٣ ، ٤).

كما أن الميثاق الأولمبي يحدد أن النزاعات المرتبطة بالألعاب الأولمبية تعرض حصراً أمام المحكمة حيث بدأت عام ٢٠١٦ قبل صدور القانون (٧١) لسنة ٢٠١٧ من خلال قضاء متخصصين البت في قضايا مكافحة المنشطات خلال الألعاب الأولمبية بدلا من لجنة الأنضباط التابعة للجنة الأولمبية الدولية ، وتحظى قراراتها التحكيمية بقوة إنفاذ الأحكام ذاتها الصادرة عن المحاكم العادية ويمكن الطعن في قراراتها لدى المحكمة العليا الفدرالية السويسرية لكن نادرا ما تتجح تلك الأستئنافات وإذا ما نجحت فغالبا ما يكون مقتصرأ على المسائل الإجرائية دون أن يمس جوهر النزاع ، يقدم التحكيم لجنة مكونة من ثلاثة محكمين يجب أن يكونوا مستقلين عن أي طرف ويكون لطرفي النزاع في حالة الإجراءات العادية الاتفاق على القانون الواجب التطبيق على القضية موضوع النزاع . (٤٦)

لا تخلو مهنة أو نشاط من العقبات أو المشكلات ، وخاصة إذا ما كانت اساسيات هذا النشاط يعتمد على مغير للسلوك الإنساني ونشاطه الاجتماعي والتربوي كالرياضة التي تحفل بعدد كبير من التحديات والمشاكل وليس من الاخلاص المهني أن يكون هناك مذهباً في دراسة واقع الرياضة المصرية يعتمد على التحايل في ترقيع وتغطية هذه المشكلات أو تجاوزها أو التهاون في شأنها، أن إتباع فلسفة أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وتقديم وجهات تحجب الواقع المهني مهما بدا موحشا وقلقاً لأمر خطير، لأنه سيقضى حتما إلى تجاهل هذه المشكلات ومن ثم تفاقمها خاصة وأنا نقارن الإيقاع المتباطئ الواهن للرياضة في مصر بإيقاعات الانجاز المتسارع في دول الغرب المتقدم. (٢٤ : ٤ ، ٥).

وتكمن مشكلة الدراسة:

- أن ما ورد بالقانون (٧١) لسنة ٢٠١٧ م بشأن إنشاء مركز للتحكيم الرياضي تابع للجنة

الأولمبية المصرية مخالفاً لما ورد بالدستور المصري في مواده:-

مادة ٩٤ :- سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات

مادة ٩٥:- العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.



مادة ٩٦ :- المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه.

وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات.

وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء، وفقاً للقانون.

مادة ٩٧ : التقاضي حق مصون ومكفول للكافة. وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة.

- عدم وجود محكمة رياضية مختصة تساعد المحاكم الإدارية في حل المشاكل الرياضية التي تعجز المحاكم الإدارية في حلها.
- عدم الوقوف على مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف الى تسوية المنازعات الرياضية تسوية نهائية حاسمة والتي تشكل في مجموعها النظام القانوني لما يسمى بالتحكيم الرياضي بالمعنى المتقدم.
- عدم وجود ثقافة قانونية للعاملين في المجال الرياضي وقصور الثقافة القانونية في المجال الرياضي على بعض القانونيين من غير ذوي الخبرة في المجال الرياضي.
- هشاشة الهياكل المتطوعة والمنتخبة في بعض الهيئات الرياضية.
- ما شاب الوسط الرياضي في الفترة الأخيرة من ظاهرة إساءة إلى الحركة الرياضية عامة والسلوك الأخلاقي والمؤسسي خاصة ما حدث في ختام مباراة كأس مصر لكرة القدم موسم (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) والحادث المؤسف بإستاد بورسعيد بين الأهلى والمصرى موسم (٢٠١١ - ٢٠١٢)



- حجم المشاكل الموجودة سواء بالأندية أو مراكز الشباب والاتحادات الرياضية ومناطقها هو الدافع للتفكير فى إنشاء محكمة رياضية مختصة هى موضوع البحث والمرتبطة بالإدارة كمنهج علمى فى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

- كثرة المشكلات التى تواجه الإدارة القضائية للعدالة فى المجال الرياضى الدافع الذى أدى إلى التفكير فى أن يكون هناك رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة.

- عدم سرعة الفصل فى القضايا الخاصة بالنشاط الرياضى نظراً لتكديس القضايا العامة أمام محاكم القضاء العادى والقضاء الإدارى.

- حكم محكمة القضاء الإدارى (مجلس الدولة) بعدم الإختصاص فى معظم المنازعات الرياضية التى يتم اللجوء إليها فيها ، بمنطوق حكمها حكمت المحكمة بعدم الأختصاص وإحالتها للمحكمة المختصة .

وإذا كان الهدف هو رؤية هذا المجتمع فى وقت تختلف وجهات النظر فيما يخص الأمر الرياضى وبالرغم من تباين الآراء فإن وجود جزء من القانون يخص المجال الرياضى فإنه يعيق بعض الأمور التنظيمية لشئون المهنة الرياضية وممارستها.

إن إعداد مشروع فى ذلك المجال فى إطار ثبات القواعد الدستورية التى تتبع فى هذا الشأن وتحديد القواعد المتبعة فى إعداد مشروع انشاء محكمة رياضية مختصة وأن هذه الرؤية فى إطار الإدارة القضائية للعدالة فى المجال الرياضى وحق المشرع فى إطار أن القضاء موجود

وأن القاضى يستمد قدرته من كونه قاضياً يرسى قواعد العدل ويرفع الظلم ولا يعنيه هذا ولا ذاك

. (٢٢ : ٥ - ٧) .

وارتباطه بأحكام قانون السلطة القضائية أكد الدستور فى مادته (٦٤ ، ٦٥) دعم استقلالها وتقوية دورها فى تحقيق العدالة وحماية حقوق المواطنين الدستورية وان ترجمة عملية الإقرار بدور السلطة التنفيذية فى المجال الإدارى دون أى مساس بالعمل القضائى يوجب مناقشة بعض الرؤى حول إدارة الشئون القضائية فى المجال الرياضى وتشكيل هيئة قضائية مع التأكيد أن القضاء حريص على استقلاله وفقاً لما وصف به العالم الدستورى " الدكتور السنهورى " رجال القضاء بأنهم نخبة من رجال الأمة أشربت نفوذهم احتراماً للقانون وانغرس فى قلوبهم حب العدل وأنهم بطبيعة وظيفتهم يؤمنون بمبدأ المشروعية يجعلون المنصة قبلتهم لا ينتمون إلا للدستور والقانون ويظلون فى مكانتهم الرفيعة تحسدهم السلطات ورجال السياسة

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وضع رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة من خلال التعرف

على :

- ١- ممارسة الرياضة حق للجميع .
- ٢- الفصل بين السلطات .
- ٣- اختصاصات المحكمة الرياضية .
- ٤- القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .
- ٥- توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين .
- ٦- قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .

تساؤلات البحث:

يحاول الباحث فى هذا البحث التعرف على رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية

مختصة خلال التساؤلات الآتية :

١- هل ممارسة الرياضة حق للجميع ؟

٢- كيف يتم الفصل بين السلطات ؟



- ٣- ما هي اختصاصات المحكمة الرياضية ؟
- ٤- هل القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي ؟
- ٥- كيف يتم توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين؟
- ٦- هل قانون الرياضة المصرية مرتبط بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية ؟

مصطلحات البحث:

(١) **الدستور** :- الوثيقة الأساسية التي تبني نظام الحكم فى الدولة وتنظيم السلطات العامة فيها وتتميز هذه الوثيقة الأساسية بأن قواعدها تضعها السلطة التأسيسية وأنه لا يمكن تعديل تلك القواعد إلا بإتباع إجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً ومن الإجراءات المتبعة فى تعديل القوانين العادية. (١ : ٣٩٤ ، ٣٩٥).

(٢) **القانون**: إصطلاح له مدلول خاص ويعنى القواعد العامة المجردة الملزمة التى تحكم العلاقات فى المجتمع والتى تضمن السلم العام وإحترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها . (١٨ : ٦).

منهج البحث .

إستخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لمناسبته لطبيعة هذا البحث .

مجتمع وعينة البحث .

يشتمل مجتمع البحث على بعض من كلا من (أساتذة القانون - أساتذة الإدارة الرياضية - رؤساء المحاكم - رؤساء مجالس إدارات الأندية الرياضية - المحامين - رؤساء الاتحادات الرياضية)

وقد تم إختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من مجتمع البحث حيث تم سحب منهم عدد (٣٠) فرداً كعينة للدراسة الإستطلاعية، وأصبحت عينة البحث الأساسية (١٢٠) فرد ، وجدول (١) يوضح توصيف عينة البحث.

جدول (١) توصيف عينة البحث الأساسية والاستطلاعية

المجموع الكلى	العينة الأساسية	العينة الاستطلاعية	البيان
٣٢	٢٥	٧	اساتذة القانون
٣١	٢٥	٦	اساتذة الإدارة الرياضية
٢٥	٢٠	٥	رؤساء المحاكم
٢٥	٢٠	٥	رؤساء مجالس إدارات الأندية الرياضية
٢٥	٢٠	٥	المحامين
١٢	١٠	٢	ورؤساء الاتحادات الرياضية
١٥٠	١٢٠	٣٠	الإجمالي

أدوات جمع البيانات .

إستخدم الباحث في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا البحث الأدوات التالية :

المقابلة الشخصية :

إستخدم الباحث المقابلة الشخصية كأداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات في البحث ، وذلك عن طريق إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع الخبراء في مجال الإدارة الرياضية و الخبراء في القانون (اساتذة القانون بكليات الحقوق - والمستشارين بالمحاكم المصرية) ، وكانت المقابلة تدور حول العديد من النقاط المرتبطة بموضوع البحث ، حيث تضمنت مجموعة من الأسئلة التي تتصف بالمرونة وذلك لخلق أسلوب من الحوار اللفظي مع السادة الخبراء بهدف التعرف على آرائهم وإقتراحاتهم حول محاور استبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة وقد قام الباحث بتسجيل كل الآراء والملاحظات للإستفادة منها.

الإستبيان :

إستخدم الباحث إستمارة إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة (إعداد

الباحث)

خطوات بناء الاستبيان:

١- تحديد محاور الاستبيان الخاص رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة :-

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وكذلك من خلال المسح المرجعي للمراجع العلمية في مجال الإدارة الرياضية والقانون وفي ضوء أهداف

البحث ، قام الباحث بإعداد إستمارة تتضمن محاور إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة (مرفق ٢) ، ثم قام الباحث بعرض هذه المحاور على عدد (١٠) من السادة الخبراء (مرفق ١) ، وذلك لتحديد النسبة المئوية وفقا لآراء الخبراء فى محاور إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة ، حيث إرتضى الباحث بنسبة ٨٠% فأكثر لقبول المحاور الخاصة بإستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة هو موضح فى جدول (٢) .

جدول (٢)

النسبة المئوية وفقا لآراء الخبراء فى محاور إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة

م	المحور	النسبة المئوية
١	ممارسة الرياضة حق للجميع .	١٠٠%
٢	الفصل بين السلطات .	٩٠%
٣	اختصاصات المحكمة الرياضية .	١٠٠%
٤	القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .	١٠٠%
٥	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين	٩٠%
٦	قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .	١٠٠%

يتضح من جدول (٢) أن نسبة آراء السادة الخبراء قد أشارت إلى قبول كل المحاور التى تم عرضها على السادة الخبراء ، حيث تراوحت النسبة المئوية لأرائهم ما بين ٩٠ - ١٠٠% ، وقد إرتضى الباحث على قبول المحاور التى حصلت على نسبة ٩٠% فأكثر من مجموع الآراء ، وقد بلغ عدد المحاور التى إرتضاها الباحث إلى ٦ محاور :-

- ممارسة الرياضة حق للجميع .
 - الفصل بين السلطات .
 - اختصاصات المحكمة الرياضية .
 - القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .
 - توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين
 - قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .
- ٢- تحديد عبارات محاور الإستبيان الخاص رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة :-

من خلال المراجع والدراسات السابقة وآراء السادة الخبراء في مجال الإدارة الرياضية والقانون ، تم تحديد مجموعة من العبارات لمحاور إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة. ، حيث تم تصنيفها وفقاً للمحاور المنتمية إليها . (مرفق ٣) ، وقام الباحث بتحديد عدد العبارات التي تدرج تحت كل محور وهي كما يلي :

المحور الأول : ممارسة الرياضة حق للجميع .
وعدد عباراته (٨ عبارات)

المحور الثاني : الفصل بين السلطات .

وعدد عباراته (٩ عبارات)

المحور الثالث : اختصاصات المحكمة الرياضية .

وعدد عباراته (١٨ عبارة)

المحور الرابع : القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .

وعدد عباراته (١٥ عبارة)

المحور الخامس : توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين .

وعدد عباراته (٦ عبارات)

المحور السادس : قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .

وعدد عباراته (٦ عبارات)

ثم قام الباحث بعرض عبارات كل محور على السادة الخبراء في المجال السابق ، وذلك لتحديد النسبة المئوية لكل عبارة تدرج تحت كل محور ، ويوضح جدول (٤) النسبة المئوية لإتفاق الخبراء في تحديد عبارات كل محور من محاور الإستبيان ، وقد إرتضى الباحث بالعبارات التي حصلت على نسبة مئوية ٨٠٪ فأكثر وفقاً لرأى السادة الخبراء .

جدول (٣) النسبة المئوية لإتفاق الخبراء حول تحديد عبارات محاور الإستبيان

م	النسبة المئوية	م	النسبة المئوية	م	النسبة المئوية	م	النسبة المئوية	م	النسبة المئوية
١	%١٠٠	٢	%١٠٠	٣	%١٠٠	٤	%٨٠	٥	%١٠٠
٦	%٩٠	٧	%٩٠	٨	%٩٠	٩	%٦٠	١٠	%٩٠
١١	%٧٠	١٢	%٩٠						

المحور الأول : ممارسة الرياضة حق للجميع :

المحور الثاني: الفصل بين السلطات :

١٣	%١٠٠	١٤	%٦٠	١٥	%٩٠	١٦	%١٠٠	١٧	%١٠٠
١٨	%٩٠	١٩	%٧٠	٢٠	%١٠٠	٢١	%١٠٠		%١٠٠

المحور الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية :

٢٣	%٩٠	٢٤	%٧٠	٢٥	%١٠٠	٢٦	%١٠٠	٢٧	%٩٠
٢٨	%١٠٠	٢٩	%١٠٠	٣٠	%٩٠	٣١	%٩٠	٣٢	%١٠٠
٣٣	%١٠٠								

المحور الرابع: القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي:

٣٤	%٩٠	٣٥	%١٠٠	٣٦	%٩٠	٣٧	%٧٠	٣٨	%١٠٠
٣٩	%٨٠	٤٠	%١٠٠	٤١	%١٠٠	٤٢	%١٠٠	٤٣	%٩٠

المحور الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين:

٤٤	%٩٠	٤٥	%١٠٠	٤٦	%١٠٠	٤٧	%٨٠	٤٨	%١٠٠
٤٩	%١٠٠	٥٠	%٩٠	٥١	%١٠٠				

المحور السادس: قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية :

٥٢	%٩٠	٥٣	%١٠٠	٥٤	%١٠٠	٥٥	%٩٠	٥٦	%١٠٠
٥٧	%١٠٠	٥٨	%٩٠	٥٩	%٩٠	٦٠	%١٠٠	٦١	%٩٠

يتضح من جدول (٣) نسبة آراء الخبراء في كل عبارة من عبارات إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة ، حيث يتضح نسبة آراء الخبراء الموافقين علي وجود العبارات ، وقد إرتضى الباحث علي أخذ العبارات التي حصلت علي نسبة مئوية ٨٠% فأكثر من مجموع الآراء ، وقد بلغ عدد العبارات التي ارتضاها الباحث (٥٥) عبارة، وبذلك أصبح عدد عبارات كل محور من المحاور وفقا للجدول التالي :

جدول (٤) محاور إستبيان

م	المحاور	بالي عدد العبارات
١	ممارسة الرياضة حق للجميع .	١٠
٢	الفصل بين السلطات .	٨
٣	اختصاصات المحكمة الرياضية .	١٠
٤	القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .	٩
٥	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين .	٨
٦	قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .	١٠
	الإجمالي	٥٥

يوضح جدول (٤) عدد عبارات محاور إستبيان وفقا لنسبة آراء الخبراء ، حيث يوضح عدد عبارات كل محور من محاور الإستبيان .

رابعا : الدراسة الإستطلاعية .

قام الباحث بتطبيق إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة على عينة استطلاعية وقوامها عدد ٣٠ فرد من عينة البحث ، وقد تم إختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الاساسية كما يتضح بجدول (رقم ١) توصيف عينة البحث الأساسية والإستطلاعية وذلك بهدف ما يلي:

- * وضوح صياغة العبارات الخاصة بإستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة.
 - * تدريب المساعدين على كيفية تطبيق إستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة وتفريغ النتائج .
 - * حساب المعاملات العلمية لإستبيان رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة (الصدق - الثبات) .
 - * تحديد ما تستغرقه الدراسة الميدانية من وقت .
- #### خامسا : المعاملات العلمية المستخدمة :

صدق الاستبيان:

١- صدق المحكمين:

قام الباحث بعرض محاور الاستبيان وعبارات كل محور على السادة الخبراء وعددهم (١٠) ، مرفق (١) ، وإعتبر الباحث نسبة اتفاق السادة الخبراء على عبارات الإستبيان معياراً لصدقه.

٢- صدق الإتساق الداخلي .

قام الباحث بحساب الصدق على أفراد العينة الإستطلاعية الذي يبلغ عددها ٣٠ فرد من عينة البحث عن طريق صدق الإتساق الداخلي ، وذلك بحساب قيمة معامل الارتباط بين درجة كل عبارة على حدة والدرجة الكلية لهذا الإستبيان ، ثم بين درجة المحور والدرجة الكلية للإستبيان ، كما هو موضح بالجدولين (٥ ، ٦) .

جدول (٥) صدق الإتساق الداخلي لعبارات محاور إستبيان ن = ٣٠

م	عامل الارتباط	م	عامل الارتباط	م	عامل الارتباط	م	عامل الارتباط	م	عامل الارتباط
المحور الأول : ممارسة الرياضة حق للجميع :									
١	*.٤٨٥	٢	*.٤٧٥	٣	*.٤٦٨	٤	*.٤٧١	٥	*.٤٨١
٦	*.٤٦٦	٧	.٤٥١	٨	*.٤٥٦	٩	*.٤٥٩	١٠	*.٤٦٩
المحور الثاني: الفصل بين السلطات :									
١١	*.٤٥٩	١٢	*.٤٥٧	١٣	*.٤٧٢	١٤	*.٤٥٨	١٥	*.٤٨٢
١٦	*.٤٩٩	١٧	*.٤٩٧	١٨	*.٤٨١				
المحور الثالث : اختصاصات المحكمة الرياضية :									
١٩	*.٤٧٢	٢٠	*.٤٨٧	٢١	*.٤٥٥	٢٢	*.٤٥٩	٢٣	*.٤٨١
٢٤	*.٤٦٧	٢٥	*.٤٥٧	٢٦	*.٤٦٦	٢٧	*.٤٨١	٢٨	*.٤٧٥
المحور الرابع : القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي:									
٢٩	*.٤٩٧	٣٠	*.٤٥٥	٣١	*.٤٧٥	٣٢	*.٤٧١	٣٣	*.٤٦٥
٣٤	*.٤٥٣	٣٥	*.٤٩٨	٣٦	*.٤٨١	٣٧	*.٤٧١		
المحور الخامس : توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين:									
٣٨	*.٤٩٥	٣٩	*.٤٥٢	٤٠	*.٤٨٢	٤١	*.٤٨١	٤٢	*.٤٦٦
٤٣	*.٤٩٠	٤٤	*.٤٩١	٤٥	*.٤٦٦				
المحور السادس : قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية :									
٤٦	*.٤٨١	٤٧	*.٤٩١	٤٨	*.٤٨١	٤٩	*.٤٧١	٥٠	*.٤٩٤
٥١	*.٤٧١	٥٢	*.٤٨١	٥٣	*.٤٥٥	٥٤	*.٤٨١	٥٥	*.٤٦٨

* قيمة "ر" الجدولية عند (٢٨ ، ٠.٠٥) = ٠.٣٦١ دال عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من جدول (٥) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور دالة

إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥، مما يدل على صدق الإستبيان فيما وضع من أجله .



جدول (٦)

معامل الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية للإستبيان ن = ٣٠

م	المحاور	معامل الارتباط
١	ممارسة الرياضة حق للجميع .	*٠.٥٣٢
٢	الفصل بين السلطات .	*٠.٤٨١
٣	اختصاصات المحكمة الرياضية .	*٠.٤٦١
٤	القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي	*٠.٤٨٢
٥	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين .	*٠.٤٧٥
٦	قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية	*٠.٥٠٥

* قيمة "ر" الجدولية عند (٢٨، ٠.٠٥) = ٠.٣٦١ * دال عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من جدول (٦) أن معاملات الارتباط بين كل درجة كل محور والدرجة الكلية للإستبيان دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ ، وهذا يدل على أن المحاور مرتبطة بالإستبيان ككل ثبات الإستبيان :

١-معامل ألفا كرونباخ .

تم حساب معامل ثبات الإستبيان على أفراد العينة الإستطلاعية السابقة وذلك بتطبيق معامل ألفا كرونباخ **Coefficient Alpha** .

جدول (٧)

ثبات الإستبيان بتطبيق معامل ألفا كرونباخ ن = ٣٠

م	المحاور	معامل الثبات
١	ممارسة الرياضة حق للجميع .	*٠.٣٩٨
٢	الفصل بين السلطات .	*٠.٤٥٨
٣	اختصاصات المحكمة الرياضية .	*٠.٤٢٥
٤	القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .	*٠.٤٩٧
٥	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين .	*٠.٥٠٨
٦	الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .	*٠.٤٨١

* قيمة "ر" الجدولية عند (٢٨ ، ٠.٠٥) = ٠.٣٦١ * دال عند مستوى ٠.٠٥ .
٢- التجزئة النصفية .

قام الباحث بإيجاد معامل ثبات محاور الإستهتبان وعددهم (٦) محاور وعباراتهم وعددها (٥٥) بإستخدام طريقة التجزئة النصفية لإستجابات عينة الدراسة الإستطلاعية علي الإستهتبان بإستخدام معادلة سبيرمان وبراون Spearman & Brown لإيجاد معامل الإرتباط بين العبارات الزوجية والعبارات الفردية ، كما هو موضح فى جدول (٨) .

جدول (٨)

معامل الثبات بإستخدام التجزئة النصفية

رقم المحور	المحور	عدد العبارات	سبيرمان وبراون
١	رسة الرياضة حق للجميع .	١٠	*٠.٧٢٦
٢	مل بين السلطات .	٨	*٠.٨٠١
٣	صاصات المحكمة الرياضية .	١٠	*٠.٧٥١
٤	ساء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .	٩	*٠.٨٨٦
٥	ر الخبراء والمتخصصين الرياضيين .	٨	*٠.٧٥١
٦	ن الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .	١٠	*٠.٨١٤
		٥٥	

يوضح جدول (٨) أن معاملات الإرتباط بين نصفي الإستهتبان لعبارات المحاور قد تراوحت ما بين (٠.٧٢٦ : ٠.٨٨٦) ، مما يدل علي أن الإستهتبان ذو معامل ثبات عالي . وبعد أن قام الباحث بحساب المعاملات العلمية (الصدق - الثبات) للإستهتبان المستخدم أصبح فى صورته النهائية جاهز للتطبيق على عينة البحث الأساسية ، حيث إشتهمت عباراته على عدد ٥٥ عبارة موزعة على خمسة محاور، ويتم الإجابة على مفردات الإستهتبان من خلال ميزان ثلاثى (نعم - إلى حد ما - لا) . (مرفق ٤)
سادسا : الدراسة الأساسية:

قام الباحث بتطبيق إستمارة الإستهتبان فى صورتها النهائية على أفراد عينة البحث الأساسية وذلك خلال الفترة من ٩/٢٤ إلى ٢٠٢٠/١١/٥ ، ثم تلى ذلك تفريغ البيانات المتجمعة فى الإستمارات المعدة لهذا الغرض تمهيداً لمعالجة البيانات إحصائياً .
سابعا : المعالجات الإحصائية :

إستخدم الباحث حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS) والذي يشتمل على

المعالجات التالية :

- المتوسط الحسابي .
 - الإنحراف المعياري .
 - النسبة المئوية .
 - معامل الارتباط .
 - معامل ألفا كرونباخ .
 - إختبار " كا^٢ " .
- وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠٥ .

عرض ومناقشة النتائج

عرض ومناقشة نتائج إستجابات أفراد عينة البحث المختارة لعبارات المحور الأول ممارسة الرياضة حق للجميع .

جدول (٩)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا^٢ لإستجابات عبارات محور ممارسة الرياضة حق للجميع .

ن = ١٢٠

الترتيب	قيمة كا ^٢ المحسوبة	النسبة النسبية	لا		إلى حد ما		نعم		رقم العبارة
			نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	
٢	١٨٤.٢٠	٣٤٨	١.٦٧	٢	٦.٦٧	٨	٩١.٦٧	١١٠	١
١	٢١٠.٩٥	٣٥٢	٢.٥٠	٣	١.٦٧	٢	٩٥.٨٣	١١٥	٢
٤	١٥٨.٧٥	٣٤٠	٤.١٧	٥	٨.٣٣	١٠	٨٧.٥٠	١٠٥	٣
٣	١٧٨.٦٥	٣٤٥	٣.٣٣	٤	٥.٨٣	٧	٩٠.٨٣	١٠٩	٤
٨	١١٣.٤٥	٣٢٢	١٠.٨٣	١٣	١٠.٠٠	١٢	٧٩.١٧	٩٥	٥
٦	١٣١.١٥	٣٣٢	٥.٨٣	٧	١١.٦٧	١٤	٨٢.٥٠	٩٩	٦
١٠	٨٨.٢٠	٣١٨	٨.٣٣	١٠	١٨.٣٣	٢٢	٧٣.٣٣	٨٨	٧
٥	١٤٤.١٥	٣٣٣	٧.٥٠	٩	٧.٥٠	٩	٨٥.٠٠	١٠٢	٨
٧	١٢٦.٩٥	٣٣١	٥.٨٣	٧	١٢.٥٠	١٥	٨١.٦٧	٩٨	٩
٨	١٠٢.٢٠	٣٢٢	٨.٣٣	١٠	١٥.٠٠	١٨	٧٦.٦٧	٩٢	١٠

قيمة كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ * مستوى الدلالة عند مستوى ٠.٠٥ .

يتضح من جدول (٩) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا^٢) لأراء عينة البحث في المحور الأول الخاص ممارسة الرياضة حق للجميع ، حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (٥.٩٩) لجميع عبارات المحور .

كما يتضح أيضا من الجدول (١٠) أن الوزن النسبي لعبارات محور ممارسة الرياضة حق للجميع تراوح ما بين (٣١٨ : ٣٤٨) ، وحصلت العبارة رقم (٢) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي ، بينما حصلت العبارة رقم (٧) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي .

ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٥) لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المحور حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية .

وبذلك يرى الباحث أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن وزارة الشباب والرياضية تعمل على زيادة قاعدة ممارسة الرياضة ، وأن ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي ، كما أن هناك اهداف عامة وفرعية لأهمية ممارسة الرياضة على الصحة العامة والترابط الاجتماعي للمجتمع المصري، كما تضع وزارة الشباب والرياضة القواعد التي تساعد على ترغيب وتحفيز المواطنين لممارسة الرياضة لتحقيق الاهداف الموضوعية ، كما أن الخطوات التفصيلية لتنفيذ السياسات الموضوعية تحقق الاهداف العامة والفرعية للوصول الى الرؤيا ، كما أن هناك موازنة تقديرية معتمدة للإنفاق على تحقيق المطلب الدستوري بشأن الممارسة الرياضية ، كما أن معايير الرقابة والمعايير لممارسة الرياضية معلنه وواضحة ، وتعتبر رؤية الوزارة تهدف إلى اكتشاف الموهوبين رياضياً وتأهيلهم لتمثيل مصر بالمحافل الدولية ، و تسعى الوزارة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لزيادة عدد الممارسين للرياضات المختلفة ، كما توفر الوزارة البرامج الهادفة لإلقاء الضوء على المتميزين رياضياً .

ويشير عصام الهلالي ، خير الدين على عويس عام (٢٠١٠) الى أنه تعد الرياضة كعامل دعائي رئيسي للنظام السياسي فمن غير شك أن هدف الدول في المجال الرياضي هو إظهار لاعب على مستوى عالي للوصول إلى التنافس الدولي وهذا يعتبر في الدول الاشتراكية مقياس حيوي ذا تأثير كبير في السلوك الدولي فانتصار اللاعب وفوزه يترجم على انه نجاح سياسي للدولة ولنظام الحياة فيها وبهذا الأسلوب تستخدم الرياضة في الدعاية العالمية للدولة ، ولم يتوقف توظيف الرياضة سياسياً أو تسييس الرياضة عند محاولات حل الصراع أو الدعاية للنظام السياسي ، بل اتجه بشكل أكثر ايجابية نحو فرص الوجود وانتزاع الاعتراف الدولي بالشرعية ، على اعتبار أن مشاركة الدولة في البطولات الدولية بصفه عامة والدورات الاولمبية على الأخص يعتبر اعترافاً دولياً بشرعية النظام السياسي للدولة . (٢٨ : ١١٨ -

(١٢٢)

كما يشير عمرو أحمد مصطفى وتعد الرياضة مشروعاً اقتصادياً ومنتج يباع ويشتري لجماهير المشاهدين وباتت الأنشطة الرياضية في كل المستويات وفي كل دول العالم تدار بمفهوم إقتصادي ، لذا اتجهت فلسفة الدولة في الآونة الأخيرة إلى الاعتماد الأكبر على التمويل الذاتي بأن تقوم كل هيئة بالدراسة العلمية الواقعية للتعرف على فرص النمو والتطور واستثمار هذه الفرص بما يتيح التنمية الحقيقية لمواردها واستقلالها بعيداً عن التمويل الحكومي.(٢٩ : ٦)

ويشير السيد عبدالحميد الشتيحي (٢٠١٥م) ولقد استخدمت الرياضة المعاصرة بوعي كوسيلة وإدارة وسياسة على المستويين الداخلي والخارجي كما استخدمت لتأكيد الهوية القومية ولتدعيم القيم المرغوبة والمواطنة الصالحة ، وفي تأكيد تفوق مذاهب ايدولوجية أو عقائدية معينة وهي انعكاس لحيوية الأمة لصحة شبابها ولياقتهم ويقال أن الرياضة مرآة المجتمع ، وتصور أن الشكل التنافسي هو الشكل الوحيد والأمثلة لذلك النشاط هو اعتقاد خاطئ ، فهناك الرياضة للجميع والرياضة المدرسية ورياضة المعاقين ورياضة المحترفين والرياضة الترويحية والرياضة في المدارس. (٥-٤:٨)

وبذلك يكون الباحث قد تحقق من صحة التساؤل الأول هل ممارسة الرياضة حق للجميع ؟

- عرض ومناقشة نتائج إستجابات أفراد عينة البحث المختارة لعبارات المحور الثاني الفصل بين السلطات .

جدول (١٠)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا^٢ لإستجابات عبارات محور عبارات محور الفصل بين السلطات .

ن = ١٢٠

الترتيب	الوزن النسبي المحسوبة	القيمة كا ^٢	لا		إلى حد ما		نعم		رقم العبارة
			نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	
٣	٣٢٣	٩٤.٥٥	٥.٠٠	٦	٢٠.٨٣	٢٥	٧٤.١٧	٨٩	١١
٥	٣٠.٥	٥٣.٧٥	٨.٣٣	١٠	٢٩.١٧	٣٥	٦٢.٥٠	٧٥	١٢
١	٣٣٧	١٣١.١٥	٠.٨٣	١	١٧.٥٠	٢١	٨١.٦٧	٩٨	١٣
٧	٢٩٥	٣٨.٧٥	٨.٣٣	١٠	٣٧.٥٠	٤٥	٥٤.١٧	٦٥	١٤
٨	٢٩٠	٣٥.٠٠	٨.٣٣	١٠	٤١.٦٧	٥٠	٥٠.٠٠	٦٠	١٥
٦	٢٩٨	٤٢.٢٠	٨.٣٣	١٠	٣٥.٠٠	٤٢	٥٦.٦٧	٦٨	١٦
٤	٣١٥	٨٣.٨٥	١٠.٠٠	١٢	١٧.٥٠	٢١	٧٢.٥٠	٨٧	١٧
٢	٣٣٣	١١٨.٩٥	١.٦٧	٢	١٩.١٧	٢٣	٧٩.١٧	٩٥	١٨

قيمة كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ * مستوى الدلالة عند مستوى ٠.٠٠٥ .

يتضح من جدول (١٠) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا^٢) لأراء عينة البحث في المحور الثاني الخاص الفصل بين السلطات ، حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (٥.٩٩) لجميع عبارات المحور .

كما يتضح أيضا من الجدول (١٠) أن الوزن النسبي لعبارات محور الفصل بين السلطات تراوح ما بين (٢٩٠ : ٣٣٧) ، وحصلت العبارة رقم (١٣) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي ، بينما حصلت العبارة رقم (١٥) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي .

ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٥) لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المحور حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية .

وبذلك يرى الباحث أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن هناك فصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية - التشريعية - القضائية) ، كما لا توجد دوائر قضائية فرعية للبت في المشكلات الرياضية ، و تساعد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة ، و تتميز الهيئات القضائية بوجود عدد كاف لإنشاء محكمة رياضية ، كما أن لائحة اللجنة الأولمبية لا تلزم الهيئات الرياضية باللجوء إلى المحاكم الرياضية ، كما أن هناك مشروع قانون معد لإنشاء محكمة رياضية ، كما يوجد اجماع بين الهيئات القضائية والتشريعية بحتمية إنشاء محكمة رياضية ، وأن الهدف من إنشاء المحكمة الرياضية الفصل بين السلطات وسرعة الفصل في المنازعات الرياضية .

وقد أكد دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٨م) في مادته (٨٤) على أن " ممارسة الرياضة حق للجميع ، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم ، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة ، وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الأهلية وفقاً للمعايير الدولية ، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية. (١٢)

وبذلك يكون الباحث قد تحقق من صحة التساؤل الثاني كيف يتم الفصل بين السلطات ؟

عرض ومناقشة نتائج إستجابات أفراد عينة البحث المختارة لعبارات المحور الثالث اختصاصات المحكمة الرياضية .

جدول (١١)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا^٢ لإستجابات عبارات محور اختصاصات المحكمة الرياضية

ن = ١٢٠

الترتيب	قيمة كا ^٢ المحسوبة	النسبة	لا		إلى حد ما		نعم		رقم العبارة
			نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	
5	١٤٤.٣٥	٣٣١	٩.١٧	١١	٥.٨٣	٧	٨٥.٠٠	١٠.٢	١٩
2	١٥٥.٤٠	٣٤٢	١.٦٧	٢	١١.٦٧	١٤	٨٦.٦٧	١٠.٤	٢٠
7	١٣٥.٠٥	٣٢٩	٩.١٧	١١	٧.٥٠	٩	٨٣.٣٣	١٠.٠	٢١
5	١١٧.٠٥	٣٣١	٣.٣٣	٤	١٧.٥٠	٢١	٧٩.١٧	٩.٥	٢٢
1	١٨٣.٩٥	٣٤٧	٢.٥٠	٣	٥.٨٣	٧	٩١.٦٧	١١.٠	٢٣
3	١٤٨.٨٥	٣٣٥	٦.٦٧	٨	٧.٥٠	٩	٨٥.٨٣	١٠.٣	٢٤
9	١١٧.٨٠	٣٢٦	٨.٣٣	١٠	١١.٦٧	١٤	٨٠.٠٠	٩.٦	٢٥
4	١٢٧.٩٥	٣٣٣	٤.١٧	٥	١٤.١٧	١٧	٨١.٦٧	٩.٨	٢٦
١٠	٩٧.٦٥	٣١٨	١٠.٨٣	١٣	١٣.٣٣	١٦	٧٥.٨٣	٩.١	٢٧
٨	١٠٨.١٥	٣٢٧	٥.٠٠	٦	١٧.٥٠	٢١	٧٧.٥٠	٩.٣	٢٨

قيمة كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ * مستوى الدلالة عند مستوى ٠.٠٠٥ .

يتضح من جدول (١١) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا^٢) لأراء عينة البحث في المحور الثالث الخاص اختصاصات المحكمة الرياضية ، حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (٥.٩٩) (لجميع عبارات المحور .

كما يتضح أيضا من الجدول (١١) أن الوزن النسبي لعبارات محور اختصاصات المحكمة الرياضية تراوح ما بين (٣١٨ : ٣٤٧) ، وحصلت العبارة رقم (٢٣) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي ، بينما حصلت العبارة رقم (٢٧) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي .

ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٥) لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المحور حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية .

وبذلك يرى الباحث أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة ، هناك مراحل محددة للجوء إلى المحكمة الرياضية ، و لا يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأولمبية ،

كما تختص المحكمة الرياضية في فض النزاعات والشكاوى المقدمة من طرف المؤسسات الرياضية أو القضايا التي قد تنشأ من خلال الممارسات الرياضية داخل المجالات الرياضية سواء بين المؤسسة وأفراد أو هيئات ، و يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لدية الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية ، اللجوء للمحكمة الرياضية بعد صدور القرارات النهائية من قبل الاتحادات أو الأندية أو مراكز الشباب بعد اعتمادها من الجهة الإدارية ، يحق للشئون القانونية بالجنة الأولمبية أو الاتحاد تحويل شكوى أو مخالفة للمحكمة الرياضية ، وأن النزاعات المرتبطة بالألعاب الأولمبية تنتظر أمام المحكمة الرياضية ، و يمكن أن يتم التصالح بين الأفراد أو المؤسسات في أي شكوى منظورة أمام المحكمة الرياضية ، كما أن قرارات المحكمة الرياضية ملزمة لجميع الهيئات الرياضية .

وبذلك يكون الباحث قد تحقق من صحة التساؤل الثالث ما هي اختصاصات المحكمة الرياضية ؟
- عرض ومناقشة نتائج إستجابات أفراد عينة البحث المختارة لعبارات المحور الرابع القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .

جدول (١٢) التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا^٢ لإستجابات عبارات محور عبارات القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .

ن = ١٢٠

الترتيب	قيمة كا ^٢ المحسوبة	النسبة	لا		إلى حد ما		نعم		رقم العبارة
			نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	
٨	١٤٤.٢٠	٣٣٢	٨.٣٣	١٠	٦.٦٧	٨	٨٥.٠٠	١٠٢	٢٩
١	٢١٠.٩٥	٣٥٢	٢.٥٠	٣	١.٦٧	٢	٩٥.٨٣	١١٥	٣٠
٩	١٢١.٨٥	٣٢٥	١٠.٠٠	١٢	٩.١٧	١١	٨٠.٨٣	٩٧	٣١
٢	١٨٩.٣٥	٣٤٩	١.٦٧	٢	٥.٨٣	٧	٩٢.٥٠	١١١	٣٢
٥	١٧٣.٤٥	٣٤١	٥.٨٣	٧	٤.١٧	٥	٩٠.٠٠	١٠٨	٣٣
٣	١٩٤.٦٠	٣٤٦	٥.٠٠	٦	١.٦٧	٢	٩٣.٣٣	١١٢	٣٤
٧	١٥٣.٦٥	٣٣٥	٧.٥٠	٩	٥.٨٣	٧	٨٦.٦٧	١٠٤	٣٥
٦	١٥٨.٤٥	٣٣٧	٦.٦٧	٨	٥.٨٣	٧	٨٧.٥٠	١٠٥	٣٦
٤	١٨٣.٧٥	٣٤٥	٤.١٧	٥	٤.١٧	٥	٩١.٦٧	١١٠	

قيمة كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ * مستوى الدلالة عند مستوى ٠.٠٥ .

يتضح من جدول (١٢) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا^٢) لأراء عينة البحث في المحور الرابع الخاص القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي ، حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (٥.٩٩) لجميع عبارات المحور .

كما يتضح أيضا من الجدول (١٢) أن الوزن النسبي لعبارات محور القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي تراوح ما بين (٣٢٥ : ٣٥٢) ، وحصلت العبارة رقم (٣٠) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي ، بينما حصلت العبارة رقم (٣١) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي .

ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٥) لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المحور حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية .

وبذلك يرى الباحث أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن هناك مواعيد محددة للفصل في القضايا الرياضية ، و أن قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم ، و سيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتنماشى مع المحكمة الرياضية ، من حق الهيئات الرياضية الاستعانة بأحد المحامين لتمثيلها أمام المحكمة الرياضية ، كما أن قلة الخبراء المتخصصين في مجال تسوية النزاعات الرياضية يقلل من سرعة الفصل في النزاع ، وأن الاستعانة بخبراء ليس ذو خبرة رياضية يؤثر علي سلامة تسوية النزاع، كما أن عجز المحاكم الإدارية في سرعة الفصل في النزاع الرياضي لتكدس قضايا المواطنين العادية ، وأن صعوبة تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة نظرا لعدم التخصص قضاه ومحامين ، وأن ارتفاع أسعار إتباع محكمة التحكيم الرياضي الدولية يؤدي إلي عدم الذهاب إليها.

وبذلك يكون الباحث قد تحقق من صحة التساؤل الرابع هل القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي؟

- عرض ومناقشة نتائج إستجابات أفراد عينة البحث المختارة لعبارات المحور الخامس توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين .

جدول (١٣)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا^٢ لإستجابات عبارات محور توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين

$$n = 120$$

الترتيب	قيمة كا ^٢ المحسوبة	النسبة	لا		إلى حد ما		نعم		رقم العبارة
			نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	
٢	١٩٤.٤٠	٣٤٨	٣.٣٣	٤	٣.٣٣	٤	٩٣.٣٣	١١٢	٣٨
٦	١٥٨.٤٥	٣٣٧	٦.٦٧	٨	٥.٨٣	٧	٨٧.٥٠	١٠٥	٣٩
٧	١٤٨.٨٥	٣٣٥	٦.٦٧	٨	٧.٥٠	٩	٨٥.٨٣	١٠٣	٤٠
٤	١٧٨.٦٥	٣٤٥	٣.٣٣	٤	٥.٨٣	٧	٩٠.٨٣	١٠٩	٤١
١	٢١٠.٩٥	٣٥٣	١.٦٧	٢	٢.٥٠	٣	٩٥.٨٣	١١٥	٤٢
٢	١٧٥.٢٠	٣٤٨	٠.٠٠	٠	١٠.٠٠	١٢	٩٠.٠٠	١٠٨	٤٣
٥	١٦٤.١٥	٣٤٣	٢.٥٠	٣	٩.١٧	١١	٨٨.٣٣	١٠٦	٤٤
٨	١٣٥.٢٠	٣٢٨	١٠.٠٠	١٢	٦.٦٧	٨	٨٣.٣٣	١٠٠	٤٥

قيمة كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ * مستوى الدلالة عند مستوى ٠.٠٠٥ .

يتضح من جدول (١٣) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا^٢) لأراء عينة البحث في المحور الخامس الخاص توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين ، حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (٥.٩٩) لجميع عبارات المحور .

كما يتضح أيضا من الجدول (١٣) أن الوزن النسبي لعبارات محور توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين تراوح ما بين (٣٢٨ : ٣٥٣) ، وحصلت العبارة رقم (٤٢) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي ، بينما حصلت العبارة رقم (٤٥) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي .

ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٥) لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المحور حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية .

وبذلك يرى الباحث أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أنه يوجد عدد كافي من أعضاء القضاء لسد حاجة المحكمة الرياضية ، ويمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال الرياضي للبت في القضايا المنظورة أمام المحكمة ، ويجب عقد دورات صقل للسادة أعضاء الهيئة القضائية للنظر في القضايا الرياضية ، كما أنه يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية الرياضية للعمل

الإداري بالمحاكم الرياضية ، و أن هناك فرصة لحملة الماجستير والدكتوراه للعمل كباحث رياضي ، و تأهيل خريجي كليات التربية الرياضية يجعله قادراً على أداء عمله كخبير ، كما أنه يوجد عدد مناسب من الخبراء الرياضيين للعمل بالمحكمة الرياضية ، و يمكن الاستعانة بأساتذة كليات التربية الرياضية في الاستشارات القضائية المقدمة للمحكمة الرياضية .

وبذلك يكون الباحث قد تحقق من صحة التساؤل الخامس كيف يتم توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين؟

- عرض ومناقشة نتائج إستجابات أفراد عينة البحث المختارة لعبارات المحور السادس قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .

جدول (١٤)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا^٢ لإستجابات عبارات محور الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .

ن = ١٢٠

الترتيب	قيمة كا ^٢ المحسوبة	وزن النسبي	لا		إلى حد ما		نعم		رقم العبارة
			نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	
٥	١٢٨.٦٠	٣٣٤	٣.٣٣	٤	١٥.٠٠	١٨	٨١.٦٧	٩٨	٤٦
٦	١٣٩.٥٥	٣٣١	٨.٣٣	١٠	٧.٥٠	٩	٨٤.١٧	١٠١	٤٧
٨	١٣٠.٥٥	٣٢٩	٨.٣٣	١٠	٩.١٧	١١	٨٢.٥٠	٩٩	٤٨
٤	١٤٤.٦٠	٣٣٦	٥.٠٠	٦	١٠.٠٠	١٢	٨٥.٠٠	١٠٢	٤٩
١٠	١٢٦.١٥	٣٢٧	٩.١٧	١١	٩.١٧	١١	٨١.٦٧	٩٨	٥٠
٨	١٣٥.٠٥	٣٢٩	٩.١٧	١١	٧.٥٠	٩	٨٣.٣٣	١٠٠	٥١
٢	١٦٤.٦٠	٣٤٤	١.٦٧	٢	١٠.٠٠	١٢	٨٨.٣٣	١٠٦	٥٢
١	١٨٣.٩٥	٣٤٧	٢.٥٠	٣	٥.٨٣	٧	٩١.٦٧	١١٠	٥٣
٣	١٥٨.٥٥	٣٣٩	٥.٠٠	٦	٧.٥٠	٩	٨٧.٥٠	١٠٥	٥٤
٦	١٣٠.٨٥	٣٣١	٦.٦٧	٨	١٠.٨٣	١٣	٨٢.٥٠	٩٩	٥٥

قيمة كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ * مستوى الدلالة عند مستوى ٠.٠٠٥ .

يتضح من جدول (١٤) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا^٢) لأراء عينة البحث في المحور السادس الخاص قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية ، حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (٥.٩٩) لجميع عبارات المحور .

كما يتضح أيضا من الجدول (١٤) أن الوزن النسبي لعبارات محور قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية تراوح ما بين (٣٢٧ : ٣٤٧) ، وحصلت العبارة رقم (٥٣) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي ، بينما حصلت العبارة رقم (٥٠) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي .

ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٥) لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المحور حيث كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من الجدولية .

وبذلك يرى الباحث أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن قانون الرياضة لا يراعى المعايير والمواثيق الدولية، وأن قانون الرياضة يراعي الجوانب والمحاور الرئيسية بنص المادة ٨٤ من الدستور المصري ، و يشتمل قانون الرياضة جوانب تنمية الموارد والاستثمار فى الهيئات الرياضية ، كما يتيح قانون الرياضة الصلاحيات للجمعيات العمومية لإدارة شئون الهيئة الرياضية ، ويحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية ، كما أن هناك قصور في مواد قانون الرياضة من النواحي المالية والإدارية ، كما أن قانون الرياضة اشتمل في بنوده على تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرياضية والأفراد ، كما أن تشجيع الاستثمار الرياضي يواجه عواقب لم يشملها قانون الرياضة ، و يراعى بقانون الرياضة نصوص وقواعد وقوانين لكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية بين الهيئات الرياضية ، كما يراعى بقانون الرياضة التنسيق مع وزارة العدل بكيفية تسوية النزاعات الرياضية من خلال محكمة رياضية متخصصة .

وبذلك يكون الباحث قد تحقق من صحة التساؤل السادس هل قانون الرياضة المصرية مرتبط بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية ؟

- الإستخلاصات :

في ضوء النتائج التي توصل إليه الباحث وفى حدود عينة الدراسة ، وأدوات جمع البيانات المستخدمة وفى ضوء أهداف البحث ومن خلال المراجعة التي قام بها الباحث للدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال ، يعرض الباحث فيما يلى أهم الاستخلاصات التي خلصت إليها الدراسة حسب كل محور :

المحور الأول ممارسة الرياضة حق للجميع .



- ١- تعمل وزارة الشباب والرياضية إلى زيادة قاعدة ممارسة الرياضة .
- ٢- ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي .
- ٣- هناك اهداف عامة وفرعية لأهمية ممارسة الرياضة على الصحة العامة والترابط الاجتماعي للمجتمع المصري .
- ٤- تضع الوزارة القواعد التي تساعد على ترغيب وتحفيز المواطنين لممارسة الرياضة لتحقيق الاهداف الموضوعه .

المحور الثاني الفصل بين السلطات .

- ١- هناك فصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية - التشريعية - القضائية)
 - ٢- لا توجد دوائر قضائية فرعية للبت في المشكلات الرياضية
 - ٣- تساعد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة
 - ٤- تتميز الهيئات القضائية بوجود عدد كاف لإنشاء محكمة رياضية
- ### المحور الثالث اختصاصات المحكمة الرياضية .

- ١- المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة .
- ٢- هناك مراحل محددة للجوء إلى المحكمة الرياضية
- ٣- لا يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأولمبية .
- ٤- تختص المحكمة الرياضية في فض النزاعات والشكاوى المقدمة من طرف المؤسسات الرياضية أو القضايا التي قد تنشأ من خلال الممارسات الرياضية داخل المجالات الرياضية سواء بين المؤسسة وأفراد أو هيئات .
- ٥- يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لدية الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية .

المحور الرابع القضاء المتخصص الناجز هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي .

- ١- هناك مواعيد محددة للفصل في القضايا الرياضية .
 - ٢- قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم
 - ٣- سيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتنماشى مع المحكمة الرياضية
 - ٤- من حق الهيئات الرياضية الاستعانة بأحد المحامين لتمثيلها أمام المحكمة الرياضية
 - ٥- قلة الخبراء المتخصصين في مجال تسوية النزاعات الرياضية يقلل من سرعة الفصل في النزاع
- ### المحور الخامس : توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين .

- ١- يوجد عدد كافي من أعضاء القضاء لسد حاجة المحكمة الرياضية

٢- يمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال الرياضي للبت في القضايا المنظورة أمام المحكمة

٣- سيتم عقد دورات صقل للسادة أعضاء الهيئة القضائية للنظر في القضايا الرياضية .

٤- يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية الرياضية للعمل الإداري بالمحاكم الرياضية

٥- هناك فرصة لحملة الماجستير والدكتوراه للعمل كباحث رياضي

المحور السادس : قانون الرياضة المصرية وارتباطه بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية .

١- لا يراعى قانون الرياضة المعايير والمواثيق الدولية .

٢- قانون الرياضة يراعي الجوانب والماور الرئيسية بنص المادة ٨٤ من الدستور المصري .

٣- يشتمل قانون الرياضة جوانب تنمية الموارد والاستثمار فى الهيئات الرياضية .

٤- يتيح قانون الرياضة الصلاحيات للجمعيات العمومية لإدارة شئون الهيئة الرياضية .

٥- يحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية

٦- هناك قصور في مواد قانون الرياضة من النواحي المالية والإدارية

التوصيات :

في ضوء استخلاصا البحث يوصى الباحث بما يلي :-

ضرورة إنشاء المحكمة الرياضية لتسوية النزاعات المرتبطة بالنشاط الرياضي على أن تضمن تحقيق

الآتى :-

١- التسوية النهائية للقضايا والنزاعات الرياضية كافة .

٢- تحقيق الأستقرار الإدارى للهيئات الرياضية على أختلاف مستوياتها .

٣- سرعة الفصل في المنازعات الرياضية .

٤- ضرورة أن يكون هناك قضاء متخصصين في مجال المنازعات الرياضية من خلال إقامة دورات

تدريبية وندوات لقاءات لتعريفهم التشريعات والقوانين الرياضية .

٥- ضرورة الأعتقاد على خبراء رياضيين مؤهلين ومتخصصين في مجال النزاعات الرياضية .

٦- دعوة القائمين على الحركة الرياضية في مصر بتطبيق الآلية المقترحة للمحكمة الرياضية لما لها

من أثر فعال في الارتقاء بالحركة الرياضية وإنشاء كيان للرياضيين يمكنهم اللجوء إليه لحل نزاعاتهم

الرياضية .

٧- عقد ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية لنشر الثقافة القانونية الرياضية لدى العاملين في المجال

الرياضى

- ٨- ضرورة توافر أعضاء هيئة تدريس متخصصين في مجال التشريعات والقوانين الرياضية بكليات الحقوق والتربية الرياضية من خلال الدراسات التدريبية المتخصصة في هذا المجال تنظمها الجهات الحكومية المسؤولة عن ذلك .
- ٩- الأهتمام بوجود محامين مؤهلين لمناقشة النزاعات الرياضية المختلفة .
- ١٠- ضرورة أن تمنح كليات التربية الرياضية دبلومة في التشريعات والقوانين الرياضية .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- إبراهيم عبدالعزيز شيجا (٢٠٠٠) : النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الفتح للطباعة والنشر ، الاسكندرية .
- ٢- أحمد سيد مصطفى (٢٠٠٥م) : الإدارة الإستراتيجية دليل المدير العربي للتفكير والتغيير الاستراتيجي ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، القاهرة .
- ٣- أسامة احمد المليجي (٢٠٠٥) تسوية المنازعات في المجال الرياضي (مع تطبيق خاص علي رياضة كرة القدم) دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة .
- ٤- أسامة الشناوي (١٩٩٠) المحاكم الخاصة في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة .
- ٥- أسامة عبدالعزيز (٢٠١٧) : ورقة عمل الندوة العلمية حول النزاعات الرياضية وسبل فضها (المحاكم الرياضية)
- ٦- إسماعيل حامد عثمان (١٩٩٧) : القانون والتحكيم بالكمبيوتر فى الملاكمة ، دار السعادة للنشر .
- ٧- الحاج ولد الطلبة، "المحاكم المتخصصة ودورها في اختصار الوقت وتحقيق الجودة وتيسير الإجراءات على ضوء التجربة الموريتانية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا والتميز وانقض والتعقيب في الدول العربية، (قطر: سبتمبر ٢٠١٣).



- ٨- السيد عبدالحميد الشتيحي (٢٠١٥م) : "إستراتيجية مقترحة لاستثمار بعض المنشآت الرياضية التابعة لوزارة الدولة لشؤون الرياضة " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة
- ٩- أماني الشريف (٢٠٠٠م): التغيرات السياسية وما صاحبها من ظواهر اقتصادية واجتماعية وتأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية بالهرم، جامعة حلوان.
- ١٠- دستور جمهورية مصر العربية : طبعة نوفمبر ٢٠٠٣ مركز المعلومات ، مجلس الشورى .
- ١١- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٢) الطبعة الاولى ، مطابع مجلس الشورى .
- ١٢- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٩) : الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠٢٠ .
- ١٣- كمال درويش ، إسماعيل حامد (٢٠٠٣) : التنظيمات فى المجال الرياضى ، كلية التربية الرياضية ، كلية التربية الرياضية بالهرم ، جامعة حلوان .
- ١٤- كمال درويش ، عبد اللطيف صبحي ، اشرف صبحي (٢٠١٢) الاثار المتوقعة لوجود نص رياضى بدستور جمهورية مصر العربية، بحث منشور، مؤتمر كلية التربية الرياضية بالهرم، جامعة حلوان .
- ١٥- كمال درويش، صبحى حسانين (٢٠٠٦) متجهات واساليب ادراية مستحدثة فى الرياضة . دار الفكر العربى ، القاهرة
- ١٦- كمال درويش ، محمد صبحى حسانين (٢٠٠٤) : موسوعة متجهات إدارة الرياضة فى مطلع القرن الجديد ، دار الفكر العربى ، القاهرة .
- ١٧- كمال درويش ، نبيه العلقامى ، محمد فضل الله (٢٠٠٤) : التشريعات والقوانين نظرة تكاملية ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة .
- ١٨- سعيد جبر (١٩٨٧) : نظرة القانون ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- ١٩- سعيد جبر (١٩٩٢) : المسئولية الرياضية ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- ٢٠- طالحة حسام الدين ، عدلة عيسى (١٩٩٦): مقدمة فى الإدارة الرياضية، مركز الكتاب للنشر
القاهرة

- ٢١- عبدالحميد عثمان الحفنى (١٩٩٥) : عقد احتراف لاعب كرة القدم ، طبيعته القانونية ، نظام القانونى فى دولة الكويت وبعض الدول الاخرى ، كلية الحقو ، جامعة الكويت .
- ٢٢- عبدالرازق السنهورى (٢٠٠٦) : القضاة يتفقون على كلمة القانون ، المجلة العلمية لكلية الحقوق ، العدد العشرون ، جامعة القاهرة ..
- ٢٣- عبد اللطيف صبحي محمد (٢٠٠٨) الإدارة القضائية للعدالة في المجال الرياضي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان .
- ٢٤- عبداللطيف صبحى محمد (٢٠٠٥م) : "الحماية الدستورية للرياضة المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان ، القاهرة .
- ٢٥- عبداللطيف صبحى ، محد فضل الله (٢٠١١م) : " المنازعات الرياضية بين مشروعية التحكيم وحتمية اللجوء الى القضاء المصرى " بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية التربية الرياضية باسيوط ، جامعة أسيوط .
- ٢٦- عبد القادر الطورة (١٩٨٨) قواعد التحكيم في منازعات العمل الجماعي ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة .
- ٢٧- عبدالوهاب عبدول ، "المحاكم المتخصصة كوسيلة للإرتقاء والعدالة: نموذج المحاكم الإتحادية المتخصصة في الإمارات العربية المتحدة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا والتميز والنقض والتعقيب في الدول العربية، (قطر: سبتمبر ٢٠١٣) .
- ٢٨- عصام الهلالى ، خير الدين على عويس : الاجتماع الرياضى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠١٠ م .
- ٢٩- عمرو أحمد مصطفى: "نموذج مقترح للتمويل الذاتي للهيئات الرياضية الأولمبية في مصر" رسالة ماجستير غير منشورة .
- ٣٠- فتحي والي (١٩٨٥) مبادئ قانون القضاء المدني ،دار النهضة العربية، القاهرة .
- ٣١- محمد إبراهيم درويش (٢٠٠٦) : الادارة القضائية لعدالة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة .

٣٢- محمد احمد عبد المنعم (٢٠٠٧) تسوية النزاعات الناشئة عن حل مجالس إدارة الرياضية بين دور القضاء الإداري وإمكانية التسوية الودية ،مؤتمر القانون والرياضة، كلية الحقوق، جامعه المنيا

٣٣- محمد صبحي حسانين ، عبد اللطيف صبحي محمد ، السعدني خليل (٢٠١٦) آليات بناء إستراتيجية الرياضة المصرية في إطار المادة ٨٤ من دستور جمهورية مصر العربية ،المؤتمر العلمي الدولي الثالث تحديات الرياضه بالوطن العربي صناعة البطل الاولمبي ،كلية التربية الرياضية بالعريش، جامعة اسيوط.

٣٤- محمد طلبة احمد (٢٠١٧) آليات تنفيذ السياسة الرياضية بالدستور المصري رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية بالهرم، جامعة حلوان .

٣٥- محيى محمد مسعد: دور المحاكم الاقتصادية في الإصلاح القضائى والاقتصادي"، ورقة قدمت للمؤتمر العلمى الدولى لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (الإتجاهات التشريعية الحديثة في التنظيم القضائى) (الإسكندرية: ٢٠١٠).

٣٦- نبيه العلقامى : التشريعات والقوانين الرياضية مدخل للجودة ٢٠١٢ م

٣٧- هند سالم فهاد (٢٠١٠) التشريعات القانونية لحل المنازعات الرياضية فى دولة الكويت , رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية الرياضية, جامعة حلوان.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

38- Jessica Vapnek, "Cost saving measures for the judiciary", International Journal for court Administration (February: 2013), 6 "Examples of specialized courts include family, environmental, probate, tax, worker's compensation, water , land administrative juvenile, drug, and business and commercial".

39-Markus B. Zimmer, "Overview of Specialized Courts", International Journal for Court Administration, (August: 2009), I. The author defines specialized courts as: "tribunals of narrowly focused jurisdiction to which all cases that fall within that jurisdiction are routed".

40-Neq Zealand Ministry of Hustice, "Tribunals Guidelines: choosing the right decision making bdy equipping tribunals to operate effectively" , (New Zealand: 2015), 15.

ثالثا : مواقع الإنترنت.

41- <https://ar.wikipedia.org/wiki>

42-<https://www.youm7.com/story/2019/9/2>

43-<https://www.youm7.com/story/2019/6/3->

44-<https://political-encyclopedia.org/dictionary>

45- <http://www.soutalomma.com>